دواعي تيسير النحو العربي

الباحث / ربيع أحمد صالح توفيق

الملخص العربي:

تعتز كل أمة بلغتها، وتسعى إلى المحافظة عليها، وتنميتها لتستوعب المستجدات، ولقد نهضت لغتنا العربية نهضة عظيمة بعد نزول القرآن الكريم، وألفت بها الكتب في خدمة القرآن الكريم من نحو وصرف ومعاجم وتجويد وتفسير.

والمتتبع للنحو العربي في العصر الحديث يجد ثورة ثقافية تحيي النحو العربي تاريخًا ونقدًا، وظهرت اتجاهات ثلاثة تحدد مدى فاعلية النحو العربي، وكفايته الوصفية للغة العربية الحالية أحدها: يرمم النحو العربي القديم، وثانيها: يعيد قراءة النحو العربي قراءة جديدة، وثالثها: يطالب بتغيير ما كتبه النحاة القدامى، ويضع بديلاً له من خلال اللسانيات المعاصرة.

نظرية العامل النحوي من أهم النظريات اللغوية التي نالت حظًا أوفر من الجدل لدى النحاة القدامى والمحدثين، فهي مرتبطة بالبدايات الأولى لوضع علم النحو، حين ذكر أبو الأسود الدؤلي عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم.

الملخص الأجنبي:

Every nation is proud of its language, and seeks to preserve and develop it to accommodate developments. Our Arabic language has had a great renaissance after the revelation of the Noble Qur'an, and books have been written in the service of the Noble Qur'an in terms of grammar, morphology, dictionaries, intonation and interpretation.

The follower of Arabic grammar in the modern era will find a cultural revolution that revives Arabic grammar, history and criticism, and three trends have emerged that determine the effectiveness of Arabic grammar, and its descriptive sufficiency for the current Arabic language. It was written by

ancient grammarians, and puts an alternative to it through contemporary linguistics.

The theory of the grammatical factor is one of the most important linguistic theories that has won more controversy among the ancient and modern grammarians.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير من نطق بالفصحى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فلا شك في أن النحو العربي وُضع لغاية دينية وحاجة دنيوية في آنٍ واحد، وجاءت قواعده دليلاً إلى أداء القرآن الكريم أداءً سليمًا، وأصبح وسيلة التعليم الأولى والسبيل الأول في تعلم اللغة العربية.

وقد تقبل العرب القدامى على مدى القرون الأربعة الهجرية مباحث علم النحو، ودوره النافع في حفظ اللسان، واهتموا به لهذا الغرض؛ فقد كانت الحياة العقلية عند الأفراد على اختلاف مداركهم وأفهامهم تساعدهم على التحدث بالعربية الفصحى وكتابتها، بالإضافة إلى حرص الخلفاء آنذاك على تقريب علماء اللغة ورواة الشعر من مجالسهم.

ومن المعلوم أن كتاب سيبويه أول كتاب في النحو وصل إلينا، وتوالت بعده المؤلفات النحوية، وقد تفاوتت في مادتها وطرائقها، مع جود ثوابت مشتركة من قواعد العربية، كما تباينت في منهج وصف القواعد وتفسيرها.

هذا النحو ظلّ ما يقرب من ثلاثة عشر قرنًا قويّ الدعائم والبناء، ومع ذلك بقي أثره في ألسنة المتعلمين قليل التأثير؛ إذ إن النحو ليس من المواد ذات الجذب النفسي للمتعلمين، وما زال الإقبال عليه أقل من تقبّل غيره من العلوم الأخرى.

وعلى قدر علمي، فقد ظهرت مشكلات أدت إلى صعوبة النحو، وأوجدت أصواتًا تنادى بتيسير النحو العربي، وهي مشكلات تتعلق بتأليف النحو وجمع مادته وتفسير جواهره، وكثرة الجدل حوله بالحديث عن العامل، والتأويلات والتقديرات، والغلو في القياس والتعليل، مما جعل بعض العلماء يتجهون إلى تيسير النحو في مختصرات كثيرة، وصل إلينا بعضها، وكثير منها ما زال مفقودًا حتى يومنا.

ومن هذا المنطلق نحدد المشكلات الداعية إلى التيسير، وهي:

أولاً: العامل النحوي: –

نظرية العامل النحوي من أهم النظريات اللغوية التي نالت حظًا أوفر من الجدل لدى النحاة القدامى والمحدثين، فهي مرتبطة بالبدايات الأولى لوضع علم النحو، حين ذكر أبو الأسود الدؤلي عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم.

ويمكن القول على وجه العموم: إن الخليل بن أحمد أول من نظر لنظرية العامل، فقد ذكرت كتب التراجم كتابًا له عرف باسم: (العوامل النحوية)، وهذا يعني من زاوية أخرى أنه أول من ذكر مصطلح (العامل) صراحة.

وجاء تلميذ الخليل وهو سيبويه، فسار على نهج شيخه، واهتم بنظرية العامل في معظم أبواب كتابه، ويعد المرجع الأول في نحو البصريين.

ويبدو لنا أن فكرة العامل في النحو العربي نشأت نشأة عربية أصيلة، جعلتها تسيطر على الدراسات النحوية المتأخرة، بعد أن استقرت معالمها عند الخليل بن أحمد وسيبويه.

تعريف العامل:

لم نجد تعريفًا للعامل في كتاب سيبويه، على الرغم من كثرة حديثه عنه، والأمر نفسه لدى النحاة المتقدمين أمثال: المبرد وابن السراج. ولعل التعريف الواضح للعامل ذكره ابن منظور في معجمه حيث قال: "العامل في العربية: ما عمل عملا ما، فرفع أو نصب أو جرّ، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعًا من الإعراب". (١)

وعرّفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، أو ساكنًا، نحو: جاء زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، أما العامل المقيد، أي: عامل الاسم، فهو ما يتقوم المعنى المقتضى للإعراب". (٢)

وزاد الجرجاني الأمر إيضاحًا، فقال: "فاعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء، ستون منها تسمى عاملاً، وثلاثون منها تسمى معمولاً، وعشرة منها عملاً وإعرابًا". (٣)

ثم قسّم النحاة العوامل إلى قسمين رئيسين هما: عوامل لفظية وأخرى معنوية، وذكر ابن جني علة تسمية العامل باللفظي أو المعنوي، فقال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك

أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ، يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم". (٤)

وبذلك ربط العلماء بين الإعراب والعامل النحوي، فالإعراب هو تركيب الاسم بعامله، وهما طرفان لا يغني واحد منهما عن الآخر، وصار العامل أهم قضايا النحو التي شغلت النحاة قديمًا في أصول النحو ومسائله؛ لأنه يحدث الإعراب الذي وجه له الاهتمام الأول في مباحث النحو أبوابه.

ومهما يكن من أمر فإن نظرية العامل كانت سببًا في إثارة الجدل الطويل بين النحاة، وأصبحت المحور الذي تدور حوله أغلب قضايا النحو الرئيسة والفرعية، في حين أن الدرس اللغوي الحديث تغاضى عن فكرة العامل، وأوجد البديل عنه على النحو التالي:

أ- العلاقات بين الكلمات والجمل، تأخذ معناها من سياق الكلمات بعضها مع بعض، وبدونها تنفك العلائق في رصف الكلمات، وتتبعثر بلا قيمة.

ب- اللغة تنبني على الشكل والوظيفة، من خلال مراعاة القرائن النحوية، ومنها الرتبة والإعراب والأداة.. إلخ.

ج- أداء الكلمة في التركيب النحوي يفهم من أمرين:

- أحدهما يختص بالكلمة نفسها، هو (صيغتها).
- الآخر يختص بوجودها في الجملة، هو (موقعها).

هذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل الذي أجهد النحاة والدارسين، وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، وصار الاعتماد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها، والتعبير عنها شكليًا لا على أساس التأثير والتأثر. (٥)

ومن المعلوم أن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد صبّ جام غضبه على العامل النحوي، ووقف عند ظاهرة الإعراب، وقد ذكر رأي النحاة: "أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، وكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعًا لعامل في الجملة، إن لم يكن مذكورًا ملفوظًا فهو مقدر ملحوظ، ويطيلون في شرحه العامل، وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله". (٦)

وقال أيضًا عن هذه الظاهرة: "شغلت النحاة من لدن الخليل حتى يومنا هذا، وملأت مئات الكتب النحوية خلافًا وفلسفة وجدالاً، بل تمثلت لها فلسفة خاصة أفردت بالتأليف". (٧)

إن نظرية العامل نظرية تعتمد المنطق والتصور العقلي التجريدي البحت، ونتج عنها في أبواب النحو كثير من الافتراضات والتقديرات وفق ما نظنه عوامل داخلية على الكلمة، وسيطرت النظرية على عقل دارس النحو ومدرسه، وأصبحنا لا نتصور مسألة نحوية في غياب هذا العامل.

ومن العجيب أن ابن الأنباري عدّ مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فبلغت مائة وإحدى وعشرين مسألة –إلا أنه لم يحدث اختلاف في نظرية العامل أو العمل النحوي.

ثانيًا: التعليل:

تأثر النحو العربي بأرسطو –في نظرالأستاذ الدكتور تمام حسان– في الأخذ بالتعليل، ورأى أن "من قبيل العلل الغائبة علل النحاة التي يُوردونها لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن، وفي نصب المنصوبات، وفي منع بعض الأسماء من الصرف، وفي بناء المبنيات، وإعراب المعربات، وهلم جرا". (٨)

وأضاف:"إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعني أولاً وآخرًا بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد ذلك منهجًا علميًا، بل لا مفر من وصفه بالحدْس والتخمين، وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر(٩) والذي يقبله النحاة من التعليل ما عرف بـ(العلل الأوائل)، فهي المعتمدة عندهم، فهي علل علمية تستهدف التعليم، أما العلل الزائفة عندهم فهي العلل الثواني والعلل الثوالث، فالأستاذ عباس حسن أكد على "الفرار من العلل الزائفة وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبح المغبة ما لا يخص، وحسبنا من التعليل أن يقال المطابقة للكلام العربي الناصع". (١٠)

ثالثًا: الغلوّ في القياس:

اهتم كثير من علماء اللغة المحدثين بالقياس، وتوسعوا في الحديث عنه (١١)، في حين أن النحاة العرب القدامى ألفوا كتبًا مستقلة في القياس أمثال: يونس بن حبيب والأخفش الأوسط وهشام الضرير وكل نحويّ اعتمد على القياس في مسائله النحوية.

والذي نرتضيه تعريفًا للقياس ما قاله الأستاذ عباس حسن بأنه: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك". (١٢)

ويبدو لنا أن هذا التعريف ينطبق على القياس النحوي للأحكام والقواعد التي غمرت كتب النحو، وهو قياس يتصف بالقصور عن ملاحقة اللغة المتطورة، ويتنافى مع أسلوب (الاستقراء) الذي ارتضاه علماء اللغة المحدثون.

وهناك ما عرف بـ (القياس العقلي)، وهو قياس ظاهرة على أخرى، والحكم لها بحكمها، كإعراب المضارع لمشابهته اسم الفاعل في حركاته وسكناته.. إلى غير ذلك، وهو كثير.

هذا القياس أفسد النحو كما ذهب إلى ذلك علماء اللغة المحدثون، وطالبوا بسقوطه من النحو؛ لأنه خارج عن الوصف اللغوي لكل ظاهرة نحوية على حدة، لمعرفة عناصرها النحوية.

وقد بيّن الأستاذ عباس حسن السبب الذي جعل النحاة القدامى يتمسكون بالقياس، قال: "والقياس بهذا المعنى واضح الغاية، سهل الفهم يغنينا عن التفعيل والتشعيب والالتواء والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين، وفتحوا بسببه أبوابًا من المشكلات تكدّ العقل، وترهق الفكر وعقدوا بينه وبين القياس في علم (أصول الفقه) روابط وأشباها رتبوا عليها أحكامًا عجيبة لغوية وشرعية، وأسرفوا في التفصيل والتفرع والاستدلال إسرفًا جاوز حد الإبانة وإيضاح الحقائق العلمية". (١٣)

رابعًا: طريقة عرض المادة النحوية:

يُعدّ كتاب سيبويه المرجع الرئيس لكل باحث في النحو، وهو ما قد عرف بـ(قرآن النحو) تشبيهًا بالكتاب المقدس، وهو يجمع بين دفتيه تصورًا نظريًا لمجموعة من النحاة في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين.

وتوالت المؤلفات النحوية بداية من المقتضب للمبرد، وأغلبها لم تطور منظور سيبويه النحوي، ولم تجرؤ على نقده، حتى ظهر ابن جني في القرن الرابع الهجري فحكّم العقل، وإن لم يخرج عن إطار كتاب سيبويه.

وأصبحت المؤلفات النحوية ما هي إلا تفسير أو تلخيص أو تعقيب، وصارت نظرية العامل هي أساس التصنيف، واقتصر النحو على البحث في أواخر الكلم؛ مما حرم القراء لكتبهم من أسرار العربية وإظهار قدرتها على التعبير، كما غلب عليهم الجانب الشكلي، وإهمال المعنى في المؤلفات النحوية.

ولعل هذا مما دفع الأستاذ عباس حسن وغيره إلى تأليف كتب عرفت بـ(النحو الوافي) و(النحو

المصفى) (١٤) و(النحو الواضح) (١٥) و(النحو الوظيفي) (١٦) و(النحو الكامل) (١٧) و(النحو الوصفي) (١٨) و(النحو الجديد) (١٩).

وكلها نعوت للنحو العربي هبّت على المشرق في صورة رياح المنهج الوصفي، ومع ذلك لم يستطع مؤلفو هذه الكتب التخلي عن النحو العربي القديم، وبحثوا عن سند لهم في التغيير فوجدوه في (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي الذي ينتقد النحاة في طريقة التصنيف.

خامسًا: منهج النحاة العرب:

يحسن في البداية أن نفرق بين مصطلحي (النحو التعليمي) و(النحو العلمي) مما يترتب عليه اختلاف المنهج بينهما، فالنحو التعليمي يعطي القواعد ويحتم مراعاتها، والنحو العلمي يستقرئ الأمثلة ويستنبط منها القواعد، فالأول: قياسي، والثاني: استقرائي، والأول: معياري والثاني: وصفي، والأول: قاعدة تراعي والثاني: بحث يسجل وصف اللغة في أثناء عملها، في مرحلة من مراحل وجودها. (٢٠)

وعلى ذلك فإن النحو التعليمي اعتمد المنهج المعياري لحفظ اللسان العربي من اللحن، وقد وضع النحاة أسس هذا المنهج التي من أهمها: السماع، والقياس، والتعليل، والتأويل، والعامل، والاستحسان، والتعارض، والترجيح، وظهرت المعيارية واضحة في كتب النحو المطولة، تذكر القواعد التي استقرّ أمرها، وتليها الأمثلة والنصوص، ثم الاستدراكات على القاعدة بجزئياتها المخالفة.

ويعدّ كتاب سيبويه أول مؤلف وصلنا كاملاً، يحلل اللغة العربية والمعنى، ولكن كتب النحاة المتأخرين انحرفت كثيرًا عن منهاج سيبويه في كتابه، ولم يعد النحاة يرجعون إليه إلا لتأكيد فكرة أو نقدها إلى أن جاء العصر الحديث، ووجدنا محاولات عديدة لتيسير النحو العربي.

وقد لخص الأستاذ الدكتور تمام حسان منهج القدماء في مؤلفاتهم ، حيث قال: "ولكن المعيارية إذ تصل إلى القاعدة تقف عندها وتلزمها، وتبطل بها كل بحث لاحق لها يؤدي إلى التعديل أو التحويل، فالقاعدة لدى المعيارية غاية في نفسها، وقانون ذو سلطة توجب وتجيز وتمنع، والناس أمام هذه السلطة رعايا يطيعون، ومن هنا سمحت الصيغة المعيارية لمنهج النحو أن تتحجر دراسته على صورتها بعد أن اكتملت لها القواعد، وظهر قول بعضهم: "إن النحو نضج حتى احترق" وتوقف البحث في النحو ليدور المتأخرون من طلابه في حلقة مفرغة ليس لهم فيها نشاط إلا التعليق على أقوال المتقدمين".(٢١)

ومن كتب النحو المعياري التي ظهرت في عصر متأخر كتب ابن هشام كالمغني والشذور وأوضح المسالك، وهي كتب تعليمية لطلاب الأزهر في المعاهد والجامعة، ويتضح فيها غلبة القاعدة على النص، وجعلها قانونًا حتميًا يجب احترامه وطاعته، وما سبق أفسد النحو، وأبعد الراغبين في تعلم اللغة عن اللغة ذاتها، وصار النحو عملاً شاقًا على التلاميذ في المدارس والجامعات.

سادسًا: تحديد عصر الاستشهاد في النحو العربي:

من الثابت أن العرب في الجاهلية كانوا يعربون كلامهم رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، وذلك بالسليقة التي فطروا عليها، يقول أبو بكر الزبيدي: "ولم تزل العرب في جاهليتها، وصدر من إسلامها تبرع في نطقها بالسجيّة، وتتكلم على السليقة، حتى فتحت المدائن ومصرت الأمصار، ودوّنت الدواوين". (٢٢)

كما ثبت أيضًا أن الفصاحة في عرب الجاهلية ليست على منزلة واحدة، والقبائل التي تسكن أطراف الجزيرة العربية أقل فصاحة وأضعف لسانًا، بسبب احتكاك هذه القبائل بالأمم الأعجمية، مما دعا إلى وضع الضوابط اللسانية الأولى التي من شأنها أن تصون العربية من الزلل، وتعصم الأفواه من الخطأ.

ولا شك في أن اختلاف آراء النحاة في زمن الاحتجاج ومكانه قد أدى إلى الاضطراب والخلط في أحكامهم النحوية، فكما يرى السيوطي أن أبا عمرو بن العلاء الراوية المعروف قد منع الاستشهاد بالشعر الإسلامي، ولا يقبل غير الجاهلي (٢٣)، في حين أن ابن جني لا يرى غضاضة في الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر، إذا هم بقوا على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم (٢٤).

وقد حظي الاستشهاد والاحتجاج باهتمام شديد من علماء اللغة المحدثين، لمعرفة ما رآه النحاة في الحكم على اللغة بالصواب أو الخطأ، وبالقبول أو الرفض. ولقد أدلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة دلوه في هذا الشأن، وشكّل حلاً وسطًا مقبولاً، إذ جعل "العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع". (٢٥)

ولقد جانب التوفيق النحاة في أمور عديدة، نذكرها:

١- لم يكن صوابًا تحديد عصر الاستشهاد؛ لأن اللغة تتطور، ويجب ملاحقة هذا التطور في كل العصور، حتى عصرنا الحاضر.

٢- لم يكن صوابًا الانصراف عن الاستشهاد بالأحاديث النبوية، استنادًا إلى أسباب واهية، وكان عليهم الأخذ بنصوصها.

٣- اختلافات الآراء النحوية وأحكامها مردها إلى نشوء الفرق والمدارس البصرية والكوفية ثم البغدادية والأندلسية، وصار كل فريق يستنبط أحكامه وقواعده من اللغة التي تحيط به.

٤- يعدّ الشعر عمدة يرجع إليه في العلوم اللغوية، ويحتج به في النحو، لتمكّن الشعراء من السليقة اللغوية، ولاهتمامهم المتزايد به، ومع مرور الزمن أخذ النحاة يبحثون عن شواهد شعر مصنوعة لا تمثل الواقع الحقيقي للنطق السائد بين الناس في الجزيرة العربية.

سابعًا: كل ما لايفيد نطقًا يمكن حذفه من النحو العربي:

يمكن تخليص النحو من التخريجات والتأويلات الموغلة في الإحالة، والتمارين غير العملية والاستطرادات الجانبية، كذلك التقدير في النحو العربي نرفضه لعدم واقعيته، وما يراه النحاة من أن المصدر المؤول مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، قائم على افتراض وجود كلمة غير موجودة، بفتحة غير موجودة في قولنا: (علمت أن الحق واضح).

وأصبحنا في حاجة ماسة إلى البعد عن استعراض آراء البصريين والكوفيين وغيرهم عند شرح كل قاعدة، كما يمكن التخلص من الأمثلة النحوية العتيقة المكررة في كتب النحو العربي؛ فهي أمثلة جافة باهتة ينفر منها الدارس، ولا يستطيع أن يتلمس فيها القاعدة.

إن تيسير قواعد النحو العربي يكون بالابتعاد عن التأليف الأكاديمي القديم، وترك الشواهد النحوية القديمة -وبخاصة المصنوع منها- والأمثلة الجافة، فذلك مما يزيل الحاجز النفسي القائم بين التلاميذ ومقرر النحو العربي.

كما أن أسلوب تدريس القواعد يقوم على تقديم القاعدة في موقف لغوي كامل، كاختيار سور قرآنية، يكثر فيها دوران أمثلة القاعدة المعينة، ثم ترك الدارس يستنبط القاعدة بنفسه، من خلال قراءة النص أكثر من مرة، وبذلك تصبح القاعدة من البديهيات لدى الدارس، ويرى في التحدث بها وكتابتها أمرًا طبيعيًا.

هوامش البحث:

[١] ـ لسان العرب، لابن منظور، مادة: (عمل)، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة , ١٤١٩هـ: ١٩٩٩م.

[٢] . العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق: د/ البدراوي زهران، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، ص٧٣.

[٣] . العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق: د/ البدراوي زهران، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، ص٧٣.

[٤] . الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٠٩/١

[٥] . ينظر في هذا الموضوع: مناهج البحث في اللغة، د/تمام حسان، ص١٩٢ وما بعدها، منهج النحاة العرب، د/ تمام حسان، ص٣٥ وما بعدها من مجلة كلية دار العلوم، العدد الثالث للعام الجامعي ١٩٦٩ – ١٩٧٠.

[٦] . إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى، ص٢٩

[٧] . إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى، ص٢٩

[٨] ـ اللغة بين المعيارية والوصفية، د/تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٥١

[٩] . اللغة بين المعيارية والوصفية، د/تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٥١

[١٠] . النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦١م، ١٤٣/١

[١١] . انظر: من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ص١٠-١٥

[١٢] . انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، أ/ عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م، ص٢٢

[١٣] . انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، أ/ عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م، ص٢٢

[١٤] . ألفه الدكتور محمد عيد

[١٥] . ألفه علي الجارم ومصطفى أمين

[١٦] . ألفه الأستاذ عبد العليم إبراهيم

[١٧] . ألفه الدكتور مصطفى السنجرجي

[١٨] . ألفه الدكتور صلاح بكر

[١٩] . ألفه الشيخ عبد المتعال الصعيدي

[٢٠] - منهج النحاة العرب، للدكتور تمام حسان، ص٣٥ مقال بمجلة كلية دار العلوم العدد الثالث للعام الجامعي ١٩٦٩ – ١٩٧٠م

[٢١] . منهج النحاة العرب، للدكتور تمام حسان، ص٣٥ مقال بمجلة كلية دار العلوم العدد الثالث للعام الجامعي ١٩٦٩ – ١٩٧٠م

[٢٢] . لحن العوام للزبيدي، ص٤

[٢٣] . المزهر في علوم، للسيوطي، ٢٥٤/٢

[٢٤] . الخصائص لابن جني، مرجع سابق، ٤٠٦/١

[٢٥] . مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، العدد الأول، ص٢٠٢

قائمة بالمصادر والمراجع:

١ . إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى، تحقيق: د/ محمد حماسة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٣م.

٢- إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، د/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة العربية، الطبعة الأولى.

٣ - الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة الطبعة الرابعة، ٢٠١٠ م، ١٤٤٣ هـ.

٤- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ:١٩٥٥م.

٥- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د/ أحمد خليل عمايره، ١٩٨٥م.
٦- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، د/ البدراوي زهران، القاهرة، ط٣، ١٩٩٦م.
٧- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ:١٩٨٨م.
٨- لسان العرب، لابن منظور، نسقه وعلق عليه: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة , ١٤١٩هـ: ١٩٩٩م.
٩- اللغة والنحو القديم والحديث، د/ عباس حسن، دار المعارف، ١٩٧١م.
١٠-من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٦٦م.
١١-مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأب، للأستاذ أمين الخولي، دار المعرفة، مصر، ١٩٦١م.
١٢-النحو الجديد، د/ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٤م.
١٣-النحو العربي، العلة النحوية نشاتها وتطورها، د/ مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.
١٤-النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.
١٥-النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، أمين الخولي، في مناهج تجديده، د/ كامل سعفان، طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٦-مناهج البحث العلمي في اللغة، د/ تمام حسان، منهج النحاة العرب، د/ تمام حسان، مجلة كلية دار العلوم، العدد الثالث، ١٩٦٩م.